الأمم المتحدة

A/67/PV.94

الجمعية العامة

المحاضر الرسمية

الدورة السابعة والستون

الجلسة العامة **٩٤**

الخميس، ١٥ آب/أغسطس ٢٠١٣، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد يريميتش ..... (صربيا)

نظرا لغياب الرئيس، تولى السيد مؤمن (بنغلاديش)، نائب الرئيس، كرسي الرئاسة.

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٥.

البند ٦٣ من جدول الأعمال (تابع)

الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا: التقدم المحرز في التنفيذ والدعم الدولي

(أ) **الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا: التقدم المحرز في التنفيذ والدعم الدولي**

مشروع القرار (A/67/L.57/Rev.1)

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): يذكر الأعضاء أن الجمعية العامة نظرت، في مناقشة مشتركة، في البند ٦٣ من جدول الأعمال وبنديه الفرعيين (أ) و (ب) والبند ١٣ من جدول الأعمال، وذلك في جلساتها العامة الخامسة والعشرين والسادسة العشرين والثامنة العشرين، في يومي ١٧ و ٢٢ تشرين الثاني/أكتوبر ٢٠١٢.

أعطي الكلمة الآن لممثل فيجي ليعرض مشروع القرار (A/67/L.57/Rev.1).

السيد دونيفالو (فيجي) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أعرض، بالنيابة عن مجموعة ٧٧ والصين، مشروع القرار المعنون ”الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا: التقدم المحرز في التنفيذ والدعم الدولي“ (A/67/L.57/Rev.1).

تود مجموعة ٧٧ والصين أن تعرب عن تقديرها لجميع الوفود على ما أجرته من مداولات بناءة حول مشروع القرار وإسهاماتها فيه. واسمحوا لي أيضاً أن أتقدم بالشكر لجميع الوفود، وأن أخص بالشكر رئيس الجمعية، على ما أتاحه للأعضاء من حيز للتوضيح والمناقشة فيما يتعلق ببجوانب مشروع القرار ت التي طلبت مزيداً من المشاورات بين الأعضاء.

يؤكد مشروع القرار المرفوع اليوم دعم المجتمع الدولي لتنفيذ الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا التابعة للاتحاد الأفريقي ويشيد بالتقدم المحرز في تنفيذها.

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-506. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

1342819 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

علاوة على ذلك، يعترف مشروع القرار بأن الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا (نيباد) قد أتاحت إطاراً مثالياً لوضع العديد من أطر السياسات، بما في ذلك البرنامج الشامل لتنمية الزراعة في أفريقيا وبرنامج تطوير البنية التحتية في أفريقيا.

فيما يتعلق بموضوع الحوكمة، يرحب مشروع القرار بالتقدم الجدير بالثناء الذي أحرز في تنفيذ الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران، لا سيما إكمال عملية استعراض الأقران في ١٥ بلدا؛ ويرحب بالتقدم المحرز في تنفيذ برامج العمل الوطنية المنبثقة عن تلك الاستعراضات. كما يرحب مشروع القرار بالجهود الدؤوبة التي تبذلها البلدان الأفريقية في تعميم المنظور الجنساني وتمكين المرأة في تنفيذ الشراكة الجديدة، ويعرب عن تقديره لذلك.

يجب أن تواصل الدول المتقدمة النمو دعمها لما أحرزته أفريقيا من تقدم حتى الآن. وفي حين لم يتبق إلا أقل من ألف يوم، فإن أفريقيا تظل القارة الوحيدة التي ليست في سبيلها لبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥.

في ذلك الصدد، يشير مشروع القرار إلى أن الوفاء بكل التزامات المساعدة الإنمائية الرسمية أمر لا بد منه، بما في ذلك الالتزامات التي قطعتها العديد من الدول المتقدمة النمو لتحقق، بحلول عام ٢٠١٥، الهدف المتمثل في تخصيص ٠,٧ من الناتج المحلي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية للبلدان النامية. ويحث المشروع البلدان المتقدمة النمو التي لم تفعل ذلك بعد على الوفاء بالتزاماتها من المساعدات الإنمائية الرسمية للبلدان النامية.

إن الجهود التي تبذلها أفريقيا للقضاء على الفقر والجوع، وخلق الوظائف، وكفالة التنمية المستدامة يجب تكميلها بدعم مستدام من جانب الشركاء الإنمائيين. وفي ذلك السياق، يحث مشروع القرار المجتمع الدولي على إيلاء الاهتمام الواجب لأولويات أفريقيا، لا سيما الشراكة الجديدة، في صياغة برنامج التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

أخيراً، يؤكد مجدداً مشروع القرار المرفوع اليوم الدور المحوري الذي يضطلع به مكتب المستشار الخاص لشؤون أفريقيا، ويطلب إلى الأمين العام أن يستمر في اتخاذ إجراءات لتعزيز المكتب حتى يتمكن من الوفاء بولايته بفعالية، بما في ذلك رصد التقدم المتعلق بالوفاء بالاحتياجات الخاصة لأفريقيا والإبلاغ عن ذلك.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): تبت الجمعية الآن في مشروع القرار (A/67/L.57/Rev.1)، المعنون ”الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا: التقدم المحرز في التنفيذ والدعم الدولي“.

أعطي الكلمة لممثل الأمانة العامة.

السيد غيتو (إدارة الجمعية العامة وشؤون المؤتمرات) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أعلن عن أنه، منذ رفع مشروع القرار، وبالإضافة إلى الوفود المذكورة في الوثيقة، أصبحت البلدان التالية أيضاً من مقدميه: أستراليا، وإستونيا، والبرتغال، وجمهورية مقدونيا اليوغسلافية السابقة، ورومانيا، وسلوفينيا، والسويد، وفرنسا، وفنلندا، وكرواتيا، ولكسمبرغ، وليتوانيا.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تقرر اعتماد مشروع القرار (A/67/L.57/Rev.1)؟

اعتمد مشروع القرار (A/67/L.57/Rev.1) (القرار ٦٧/٢٩٤).

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): قبل أن أعطي الكلمة للمتكلمين شرحاً لموقفهم بعد اعتماد مشروع القرار، هل لي أن أذكر الوفود بأن تعليلات التصويت محددة بعشر دقائق وينبغي أن تدلي بها الوفود من مقاعدها.

السيد ندونغ مبا (غينيا الإستوائية) (تكلم بالإسبانية): يسعدني أن أدلي بهذا البيان بالنيابة عن المجموعة الأفريقية شرحاً لموقفها من القرار المعتمد للتو (القرار ٦٧/٢٩٤).

يشكل القرار خطوة مهمة في اتجاه التنفيذ الكامل للالتزامات التي قطعتها الأمم لالمتحدة أفريقيا فيما يتعلق بالأهداف الإنمائية للألفية: الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥، الوثيقة الختامية لمؤتمرالدوحةالمعقود عام ٢٠٠٨ لمتابعة أعمال المؤتمر الدولي المعني بتمويل التنمية لاستعراض تنفيذ توافق آراء مونتيري لعام ٢٠٠٢؛ والإعلان السياسي المتعلق باحتياجات التنمية في أفريقيا الصادر عام ٢٠٠٨؛ والوثيقة الختامية لمؤتمر اسطنبول الوزاري للبلدان الأقل نموا؛ وتنفيذ الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة؛ وأخيراً، وليس آخر، الاهتمام اللازم إيلاؤه للاحتياجات الإنمائية الخاصة لأفريقيا في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

لذلك، من المهم ضمان اتباع نهج متسق ومتكامل فيما يخص دعم الأمم المتحدة لأفريقيا، بما في ذلك المتابعة بشأن تنفيذ جميع ما خلصت إليه مؤتمرات القمم والمؤتمرات العالمية من نتائج تتعلق بأفريقيا.

وفي هذا السياق، ترحب المجموعة الأفريقية بالطلب المقدم من الأمين العام بان كي – مون لمواصلة اتخاذ التدابير لتعزيز مكتب المستشار الخاص لشؤون أفريقيا بغرض تمكينه من الاضطلاع بولايته بفعالية، بما في ذلك الرصد والإبلاغ عن التقدم المحرز فيما يتصل بتلبية الاحتياجات الخاصة لأفريقيا وتنسيق فرقة العمل المشتركة بين الإدارات المعنية بأفريقيا.

ولتلك الأسباب، صوتت الدول الأفريقية لصالح القرار ٢٩٤/٦٧. وباسم المجموعة الأفريقية، أود أن أشكر جميع الوفود التي شاركت في صياغة القرار والتي دعمت اعتماده بتوافق الآراء. آمل أنا والمجموعة الأفريقية أن نرى روح توافق الآراء والحلول التوفيقية تسود عندما نبدأ النظر في الآثار المترتبة في الميزانية البرنامجية في اللجنة الخامسة خلال الدورة الثامنة والستين للجمعية العامة.

ولذلك، فإننا باسم المجموعة الأفريقية، نوجه نداء إلى جميع الوفود لمواصلة دعم القرار خلال هذه العملية، تمشيا مع القرار ٢٤٨/٦٧ بشأن خطة الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥، التي تشمل التنمية في أفريقيا بوصفها إحدى الأولويات الثماني للفترة ٢٠١٤-٢٠١٥.

السيد ريشينسكي (كندا) (تكلم بالفرنسية): إنه لمن عظيم سرورنا أن تنضم كندا إلى توافق الآراء بشأن القرار ٢٩٤/٦٧ حول إقامة الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، وخاصة بسبب ما درجنا عليه من تقديم الدعم المالي والسياسي للتنمية الأفريقية منذ فترة طويلة. وإننا ندرك أهمية هذه المسألة بالنسبة لجميع المواطنين في أفريقيا، وبالتالي، بالنسبة لنا جميعا.

(تكلم بالإنكليزية)

كما نرحب بتأكيد الأمانة العامة على أن القرار لا تترتب عليه آثار في الميزانية البرنامجية. وفي ضوء المناقشات التي جرت خلال عملية التفاوض، تود كندا التأكيد بقوة على شرط امتثال الجمعية العامة للمادة ١٥٣ بشكل كامل، وتشير في هذا الصدد إلى الرسالة المؤرخة ١٩ تموز/يوليه الموجهة إلى رئيس الجمعية العامة من رئيس اللجنة الخامسة. هذه الإجراءات ضرورية لكفالة استشارة الهيئتين المختصتين بالشؤون الإدارية والميزانية – وهما اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية واللجنة الخامسة – حسب الأصول بشأن جميع المسائل ذات الصلة. وفي هذا السياق، من المهم أيضا أن تمضي مداولات الدول الأعضاء قدما على أساس التبرير في الوقت المناسب وبطريقة شاملة لأي آثار مترتبة محتملة في الميزانية البرنامجية. وكما هو الحال دائما، تظل كندا على استعداد للنظر في أي طلب مقدم وفقا للقواعد والإجراءات المتبعة.

وأود أن أختتم بالتأكيد مرة أخرى على دعم كندا للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا. وبصفتنا شريك تجاري ومستثمر ومانح دولي، فإننا نقدر بشدة الروابط الواسعة التي تجمعنا في جميع أنحاء القارة وندرك أهمية التنمية لجميع الدول الأفريقية. ولا نزال ملتزمين بتعزيز النمو الاقتصادي والتنمية في أفريقيا.

السيد محمود (مصر): آخذ الكلمة الآن للتأكيد على أهمية القرار ٢٩٤/٦٧، الذي اعتمدته الجمعية العامة اليوم بتوافق الآراء.

منذ اعتماد القرار المتعلق بالشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا لأول مرة في الدورة السابعة والخمسين للجمعية العامة في عام ٢٠٠٢، أصبح له دور كبير في متابعة التقدم المحرز وتقديم الدعم للاحتياجات الإنمائية لأفريقيا. ونشيد بالجهود التي بذلتها جميع الوفود من أجل التوصل إلى توافق في الآراء بشأن ذلك القرار الهام في الوقت المناسب. ونأمل أن يمهد هذا القرار السبيل نحو تعزيز مكتب المستشار الخاص لشؤون أفريقيا الذي تمس الحاجة إليه من أجل الوفاء بولاياته الهامة، بما في ذلك رصد التقدم المحرز في تلبية الاحتياجات الخاصة لأفريقيا وتنسيق فرقة العمل المشتركة بين الإدارات المعنية بأفريقيا. الولايات أساسية في المساعدة على تحقيق التزامات المجتمع الدولي صوب التنمية الأفريقية.

إننا نحث جميع الوفود على مواصلة دعمها لهذا القرار خلال الدورة الثامنة والستين للجمعية العامة عن طريق إبداء نفس روح التوافق التي أبدتها أثناء نظرها في القرار الحالي.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة لمراقب الاتحاد الأوروبي.

السيد فريلاس (الاتحاد الأوروبي) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أدلي بهذا البيان باسم الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء.

يسرنا أن ننضم إلى توافق الآراء بشأن اعتماد القرار ٢٩٤/٦٧. يتضمن القرار العديد من العناصر الهامة – التي نؤيدها بقوة – بما في ذلك الاتساق القوي بين الشركاء الإنمائيين للبرنامج الشامل لتنمية الزراعة في أفريقيا في إطار الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا وبرنامج تطوير البنية التحتية في أفريقيا. ونود اليوم التأكيد مجددا وبوضوح على تقديرنا والتزامنا القويين بدعم البرنامج الشامل لتنمية الزراعة في أفريقيا في إطار الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا.

كما يسرنا تأكيد الأمانة العامة خلال المفاوضات غير الرسمية على فهمنا بأن القرار لا تترتب عليه آثار في الميزانية البرنامجية. وفي هذا السياق – وخاصة في ضوء المناقشات المطولة التي أدت إلى اعتماد القرار اليوم – نود أن نؤكد على الأهمية التي يوليها الاتحاد الأوربي للامتثال الكامل للمادة ١٥٣، وبالتالي الحاجة إلى استشارة الهيئات المعنية بالميزانية في الوقت المناسب قبل الاعتماد، كما طلب رئيس اللجنة الخامسة في رسالته الموجهة إلى رئيس الجمعية العامة المؤرخة ١٩ تموز/يوليه. وفي هذا الصدد، نود التأكيد مجددا على الحاجة إلى الحصول في الوقت المناسب على معلومات كاملة وشاملة بشأن الآثار المحتملة المترتبة في الميزانية البرنامجية لأي قرار مقترح قيد المناقشة.

وأود أن أختتم كلمتي بالتأكيد على الأهمية التي يوليها الاتحاد الأوربي والدول الأعضاء فيه للشراكة بين أفريقيا والاتحاد الأوروبي، ولتنمية البلدان الأفريقية. فقارتنا مترابطة ومرتبطة بروابط قوية. وإننا فخورون ببناء تلك الشراكة الاستراتيجية، إذ أنها تنطوي في صلبها على مبادئ الوحدة الأفريقية، والوحدة الأوروبية، والتكافل.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): لقد استمعنا إلى المتكلم الأخير في إطار شرح المواقف. هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في اختتام نظرها في البند الفرعي (أ) من البند ٦٣ من جدول الأعمال؟

تقرر ذلك.

رفعت الجلسة الساعة ١٠/٣٥.